الدكتورة: شوفي أسماء / الأستاذة: بن عيسى صفاء

مواجهة الهجرة كتهديد أمني مغربي-أوروبي: تعاون متعدد الأطراف متعدد المستويات

الدكتورة: شوفي أسماء
جامعة قسنطينة 3

الأستاذة: بن عيسى صفاء
جامعة قسنطينة 3

الملخص:

كانت الهجرة بالنسبة للدول الأوروبية على مدار ستينات وسبعينات القرن الماضي، عاملا مهم في النمو الاقتصادي،نظرا لكونها لافتقارها للأيدي العاملة التي تحفز الإنتاج، لذلك لم يكن هناك أي خلاف بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، ولم يكن ينظر للهجرة على أنها خطر أو تهديد، ولكن مع الانكماش الاقتصادي الذي شهدته غالبية الدول الأوروبية ظهر منهج مغاير للذي كان سائد في الفترة السابقة، حيث أصبح ينظر للهجرة على أنها تهديد أمني، من خلال ربطها بالعديد من القضايا مثل صراع الحضارات، الإرهاب، الجريمة المنظمة،...لذلك دفع هذا التحول بالدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين إلى إعادة النظر في استراتيجيتها، وقد خصصت هذه الورقة للبحث في التعاون المغربي – الأوروبي لمواجهة الهجرة باعتبارها تهديدا أمنيا للطرفين.

تهدف هذه المداخلة لفهم كيفية تعاون المغرب والاتحاد الأوروبي مع الهجرة كمعطى أمني أو مسألة أمنية مستحدثة، من منظور تعددية الأطراف وتعددية مستويات المواجهة، حيث أصبحت الهجرة تحتل سلم أولويات علاقات المغرب بالاتحاد الأوروبي، نظرا للكم الهائل من المهاجرون الوافدين للدول الأوروبية، وهو ما انعكس على العلاقات الاستراتيجية للطرفين، لذلك نشأت الحاجة لتصور سياسات تضبط وتقلص تدفقات المهاجرين، فالتعاون متعدد الأطراف قد يقلل من تداعيات الهجرة الأمنية، كما أن مواجهة الهجرة من خلال عدة مستويات (اقتصادية، اجتماعية،...)، قد يخفف من الآثار السلبية للهجرة.

ISSN :2710 -8783

وتسعى هذه الورقة للإجابة على الاشكالية التالية: **هل يمكن للتعاون المغربي-الأوروبي متعدد الأطراف والمستويات أن يحد من التهديدات الأمنية للهجرة بالنسبة للجانبين؟**

الكلمات المفتاحية:أمننة الهجرة/ التعاون متعدد الأطراف/ التعاون متعدد المستويات.

Abstract:

Migration for European countries during the 1960s and 1970s was an important factor in economic growth because of its lack of labor that stimulated production. There was no disagreement between the exporting and receiving countries of migrants. Migration was not viewed as a danger or threat, but with The economic downturn witnessed by the majority of European countries emerged as a different approach in the previous period. Migration was seen as a security threat by linking it to many issues such as the clash of civilizations, terrorism and organized crime. This shift has prompted the exporting and receiving countries of migrants to reconsider their strategy, this paper is devoted to research in the Moroccan cooperation - to face European migration as a security threat to both parties.

The aim of this intervention is to understand how Maghreb and the European Union are cooperating with migration as a security or security issue, from the perspective of multilateralism and multifaceted levels of confrontation. Migration has become a priority for Maghreb's relations with the EU because of the large number of immigrants to European countries. The strategic relations between the two sides have increased, so there is a need to envisage policies that control and reduce migratory flows. Multilateral cooperation may reduce the impact of security migration. Addressing migration through several levels (economic, social, etc.) can mitigate the negative effects of migration. This paper seeks to answer the following dilemma: Can Maghreb-EU multilateral cooperation and levels reduce security threats to migration for both sides?

Keywords: Migration Maternity / Multilateral Cooperation / Multi-Level Cooperation.

الدكتورة: شوفي أسماء / الأستاذة: بن عيسى صفاء

مقدمة:

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي،وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت هذه الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

تظل الهجرة غير الشرعية من المشكلات التي باتت تهدد العديد من الدول، حتى ولو تضاءلت أعداد المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فنجد مثلا أن نسبة المهاجرين غير الشرعيين لا تزيد عن نسبة 4.9% من إجمالي الأيدي العاملة في الولايات المتحدة، إلا أن مشاكلهم تؤرق الأمريكيين كثيرا. ولو بحثنا في أسباب الهجرة غير الشرعية لوجدنا أكبر دافع لهجرة الشباب خاصة هو ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، وتناقص وتدهور فرص وأوضاع العمل، بالإضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة.

وللهجرة غير الشرعية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية، حيث باتت هذه الظاهرة تهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين، ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيدا في حالات الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين خاصة في الدول الأوروبية، حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة، ويتم الخلط بين الإجرام والهجرة والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية، ولذلك عملت العدد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية لأمننه الهجرة وإعطاءها الطابع الأمني من خلال الخطابات، كما عمدت إلى التعاون مع دول الجنوب

ISSN :2710 -8783

المصدرة للمهاجرين، ويأتي على رأسها المملكة المغربية،حيث عرف التعاون بين الجانبين مستويات عدة اقتصادية أمنية ،إجتماعية،ثقافية، كما أنه تعاون متعدد الأطراف تقاسمت فيه الدول الأوروبية مع المغرب أعباء مواجهة الهجرة غير الشرعية.

أ- **إشكالية الدراسة:**

ما مدى قدرة التعاون الأوروبي –المغربي الذي شمل أطراف متعددة ومستويات مختلفة على الحد من تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن الجانبين؟؟

ب- **أسئلة الدراسة:**

1- ماهي دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية

2- فيما تتمثل مستويات التعاون لمواجهة الهجرة غير الشرعية

3- ماهي أهم سياسات التعاون المنتهجة لمواجهة الهجرة.

ت- **فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أنه كلما كانت هناك سياسات تعاون وإجراءات فعالة للحد من الهجرة وتدفق المهاجرين نحو غرب وشمال المتوسط كلما ساهم ذلك في التقليل من المخاطر الأمنية.

ث- **أهداف الدراسة:**

1- التتبع التاريخي لظاهرة الهجرة بين المغرب وأوروبا، ومعرفة أهم المحطات التاريخية التي ميزتها.

2- الوقوف على الأسباب الرئيسة التي تدفع بالمهاجرين نحو أوروبا، وما تحمله الرحلة من مخاطر العبور عبر كافة محطاتها للوصول الى أوروبا.

3- معرفة أهم التدابير وسياسات التعاون التي تم اتخاذها للحد ومواجهة هذه الظاهرة.

ج- **أهمية الدراسة:**

1- الكشف عن حقيقة الهجرة غير الشرعية وأسبابها الحقيقية، لأن معالجة هذه الظاهرة بشكل صحيح يمكن في فهم أسبابها الحقيقية، والكشف عن جذورها.

ISSN :2710 -8783

2- تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم السياسات والقوانين التي تم اتخاذها لعلاج هذه الظاهرة.

ح- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

بحكم تناولنا لموضوع الهجرة غير الشرعية على بلدان ضفتي المتوسط وظفنا المناهج التالية

1- **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية ووصف توجهات الدول الأوروبية من جهة والمملكة المغربية من جهة أخرى تجاه هذه الظاهرة.

2- **المنهج التاريخي** من خلال دراستنا لتطور الهجرة من قالبها الطبيعي كالحركة السكانية في القديم إلى ما يسمى الآن بالهجرة غير الشرعية كتهديد أمني بدأ يبرز تأثيره بقوة على العلاقات الأوروبية والمغربية.

3- **المنهج القانوني** وانتهجنا هذا الأخير من خلال التعرض لمختلف الجهود القانونية والتشريعية التي جسدتها اتفاقيات كل من الدول الأوربية والمغربية في تنظيم الهجرة

4- **منهج دراسة الحالة** اعتمدنا عليه من خلال دراسة الهجرة غير الشرعية في دولة المغرب.

خ- **الخلفية النظرية للدراسة:**

من أجل التعمق أكثر تحليل ظاهرة الهجرة وآثارها المتشابكة في بلدان الأصل والاستقبال، لابد من التطرق الى الخلفية النظرية المتعلقة بها، لفهم هذه الظاهرة بكل تعقيداتها وتأثيراتها المتبادلة.

لذلك اتجه الاهتمام إلى مقاربات أكثر شمولية لمعالجتها. فظهرت طروحات تعالج هذه الظاهرة كنظام اجتماعي يقوم بدور الوسيط بين باقي المجالات، أو كعلاقة تاريخية لتبعية اقتصادية بين مجتمعات المركز ومجتمعات الأطراف.

وسنحاول في دراستنا هذه معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كمعطى أمني، وبالتالي سنسلط الضوء على هذه المشكلة من خلال عدة زوايا حتى نحصر هذه الظاهرة ونتمكن من

ISSN :2710 -8783

فهمها بدقة، على اعتبار أن مفهوم الأمن توسع لشمل كافة المجالات، وعليه سيتم اعتماد مقاربات متعددة المستويات، متعددة التخصصات لفهم هذه الظاهرة.

د- <u>مصطلحات الدراسة :</u>

1- الهجرة: هي ظاهرة اجتماعية، وهي ترك الموطن الأصلي الى غيره من المواطن، وهي تحركات جغرافية للأفراد والجماعات[1]

وهناك من يرى الهجرة على أنها: أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أو أطول من كونها زيارة أو سفر[2].

وتعرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة المهاجر بأنه:" كل شخص يغير بلد اقامته المعتادة".[3]

2- الهجرة غير الشرعية: هي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من منفذ مشروع او من غير المنافذ المخصصة لذلك، لكن بطريقة غير مشروعة مثل استخدام وثيقة سفر مزورة أو خروجه متخفيا[4].

للإجابة على إشكالية الدراسة وفرضياتها وضعنا خطة عمل التمسنا فيها أن تحوي كل ما هو ضروري لذلك.

خطة الدراسة:

- المحور الأول:تاريخ الهجرة غير الشرعية (أوروبا- المغرب/ المغرب-أوروبا)
- المحور الثاني: التعاون متعدد المستويات لمواجهة الهجرة
- المحور الثالث:التعاون متعدد الأطراف لمواجهة الهجرة غير الشرعية
- **المحور الرابع:المساعي الأورو مغاربية في رسم سياسة حقيقية للهجرة غير الشرعية (آليات المنع والتشجيع)**
- المحور الخامس: سيناريوهات التعاون المغربي-الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ISSN :2710 -8783

المحور الأول: تاريخ الهجرة المغربية الى أوروبا

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالم في ما مضى وحتى أواسط القرن الماضي شيئا مرغوبا فيه، وظاهرة صحية تتبادل بموجبها المصالح والخبرات، وأيضا بناء الاقتصاد من خلال تشغيل اليد العاملة، ولم تكن موضوع اعتراض أو مراقبة من العديد من الدول حتى تلك التي كانت لديها مقتضيات قانونية تنظم اليد العاملة.[5]

أولا/- الهجرة من أوروبا نحو المغرب

كانت الهجرات تتم من الشمال نحو الجنوب، وذلك بدءا من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاجية جديدة في إطار سباق الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة، والظفر بالسباق نحو التفوق الاقتصادي[6].

بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) تحديدا، اللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع. ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر وتونس ودول جنوب الصحراء.

والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة [7].

وانطلاقا من النصف الثاني من القرن الماضي وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية عملت أغلب دول أوربا الغربية لا سيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على استقطاب العديد من اليد العاملة، وذلك لما كانت تعانيه في هذا المجال جراء نتائج الحرب، وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية لا سيما من دول المغرب العربي نحو العديد من الدول الأوربية، ومع تعرض الدول الصناعية الغربية

ISSN :2710 -8783

بأوربا للأزمة الناجمة عن الطاقة (البترول) في أواسط السبعينات طرأت معطيات جديدة تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة، مما تكاثر معه طلب العمل من لدن مواطني تلك الدول، وهو ما دفع بالدول الغربية إلى مواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها واستيطان اليد العاملة الإفريقية بصفة نهائية مع ما سوف يترتب عن ذلك من آثار مستقبلية.

وبعد أن أخذ هذا الوضع منحى جديدا أثيرت أزمة داخل الدول، حيث لجأت إلى فرض تأشيرة الدخول إلى أراضيها (تشينكن)، وبذلك أدارت ظهرها لشغيلة الأمس لتفتحه انطلاقا من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في وجه السوق الداخلية الأوروبية لا سيما للشغيلة القادمة من أوروبا الشرقية، وأمام هذا الوضع الجديد بدأت إشكالية الهجرة السرية تطرح نفسها بحدة على كل من الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها على حد سواء، فتم طرح جملة مقترحات لمعالجة الموضوع تنبني على منظور تنمية الدول الإفريقية المعنية ومساعدة الدول القريبة لها في ذلك معتمدة كآلية في هذا الاتجاه على مساعدة هذه الدول على الانفتاح على اقتصاديات دولية أخرى بما في ذلك الأوربية وتشجيعها على الاستثمار.

وأمام فشل هذه المعالجة طرحت بدائل أخرى أهمها التعاون في إطار الشراكة الاقتصادية بين الدول الأوربية والدول الإفريقية المعنية، غير أنها بدورها لم تكن لتجد حلا للإشكالية، فالتباين الصارخ بين نسبة الولادات ومستوى النمو الديموغرافي من جهة وبين نسبة النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية لم يمكن من إنجاح أي من المقترحات الأوربية.

وأمام هذا الوضع وتشبث الدول الأوربية بإغلاق حدودها، وما عرفته العديد من دول إفريقيا من سنوات الجفاف وما لذلك من تأثير على الميدان الفلاحي، وفي غياب سياسة تنموية في هذه الدول المصدرة للهجرة تنبني على أسس جديدة من الاستثمار وتدبير الشأن العام بغية خلق فرص للشغل، فقد أضحت وضعية اليد العاملة بها في تراجع وتدهور مستمرين فضلا عن تدني أجور العاملين منهم وارتفاع مستوى العيش وتكاليف الحياة بصفة عامة، مما أدى إلى انسداد الأفق أمامها والتفكير في شد الرحال إلى دول الغرب حيث يحلمون بالخلاص.

ISSN :2710 -8783

ونتيجة لهذا الوضع، فقد أضحت أفواج من المهاجرين تبحث عن مختلف الوسائل والسبل للالتحاق سرا بالضفة الأخرى، مما جعل الدول الغربية تنظر إلى هذه الظاهرة بمثابة تهديد لأمنها وإخلالا باقتصادها الوطني نظرا لكون المهاجر السري يعمل في السوق السوداء، وهو ما يمس بقواعد المنافسة الشريفة، فضلا عن المس باستراتيجيتها التي تتجه إلى تشغيل اليد العاملة القادمة من دول أوربا الشرقية التي تندرج ضمن الاتحاد الأوربي.[8]

وموازاة مع الجانب الاقتصادي، فإن الهجرة أصبحت بمثابة هاجس بالنسبة للدول الأوربية، ترى فيها مصدرا للتخوف من مظاهر التطرف وسببا في انتشار أنماط الجريمة.

وهكذا وفي ظل هذا الوضع المأساوي نشأت بوادر الهجرة الغير المشروعة وبدأ البحث عن أساليب احتيالية للهجرة ظهر في إطارها في البداية جماعة من المهربين ليتحولوا فيما بعد إلى عصابات لتهجير البشر والاتجار فيهم، حيث أضحت عندهم بمثابة تجارة مربحة تذر أموالا طائلة تصل حسب بعض الإحصائيات إلى 10 مليارات دولار سنويا.

وقد نتج عن هذه الظاهرة ظهور عدة مآسي تتمثل في ما يتعرض له هؤلاء المهاجرون من نصب واعتداءات جسدية وسرقات واغتصاب ومختلف أشكال العنف بل إلى الموت أحيانا لا سيما إثر تعريضهم للسرقة، ناهيكم عما تخلفه عمليات نقلهم عبر البحر بواسطة ما أصبح يعرف بقوارب الموت من مئات الضحايا سنويا.

وتعتبر هذه الظاهرة من أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان وامتهان لكرامته، وإيمانا منه بفداحة نتائج هذه الظاهرة فقد أصدر المنتظم الدولي عدة مواثيق دولية منها :

- النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قرارها عدد 428 بتاريخ 1950/12/14.
- قرار الجمعية العامة عدد 97/52 بتاريخ 1997/12/12 خصص جزء منه لأوضاع النساء في البلدان النامية اللواتي يهجرن لكسب العيش نتيجة الفقر والبطالة [9].

ISSN :2710 -8783

- الاتفاقية المتعلقة بحماية المهاجرين والاتجار بالأشخاص المؤرخة سنة 1990 والبروتوكول المتعلق بها سنة 2000، ووالبروتوكول المتعلق بها لسنة 2001، وقرار الأمم المتحدة الصادر في سبتمبر 2017 [10].
- الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتحدث عنها، حيث خصصت جزءا مهما للهجرة السرية.
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل للاتفاقية المذكورة في مادتيه العاشرة والثامنة عشر (10، 18).[11]
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.
- مبدأ حقوق الإنسان للمهاجرين القرار 2000/48 الصادر عن لجنة حقوق الإنسان.
- الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم المؤرخة في يوليوز 2003 (تغير اتفاقية العمال المهاجرين لسنة 1949)، واتفاقية العمال المهاجرين لسنة 1975.

واعتبارا إلى موقع المغرب الجغرافي وقربه من أوربا على ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي مما جعل منه منطقة عبور يحج إليه أغلب المهاجرين سرا إلى أوربا والقادمين من دول جنوب الصحراء.

وأمام تزايد الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين فقد تم دق ناقوس الخطر للمطالبة بتظافر الجهود للتصدي له وفق ما تفرضه القوانين الدولية من حفظ كرامة المهاجر كإنسان وضمان حقوقه، كما يتطلب الأمر أيضا التصدي لمختلف العصابات والأفراد النشيطين في المساعدة على الهجرة السرية وتنظيمها.

ومن مميزات هذه الظاهرة بالمغرب أنها لا تقتصر فقط على المواطنين المغاربة، ولكنها تشمل أعداد هائلة من المواطنين الأفارقة القادمين على الخصوص من جنوب الصحراء والذين تعج بهم المناطق الشمالية، حيث لم يعد المغرب مجرد منطقة عبور وإنما

ISSN :2710 -8783

أصبح مركز استقبال للمواطنين الأفارقة القادمين على وجه الخصوص من دول جنوب الصحراء.

ولقد خلفت هذه الوضعية إشكالية ذات بعدين، الأول إنساني والثاني قانوني، فالإنساني يتمثل في الظروف التي يتواجدون فيها وكيفية مواجهة أوضاعهم إنسانيا وأخلاقيا، أما البعد القانوني فيتمثل في معاناة مصالح الأمن من عمليات إبعادهم، وأمام رفض بلدانهم التكفل بعلاجهم وإعالتهم وما يصاحب ذلك من ظروف ضبطهم من طرف مصالح الشرطة القضائية وإخفائهم لهوياتهم وجنسياتهم لكونهم لا يتوفرون على أية وثيقة لإثبات هوياتهم، وقد شملت هذه الظاهرة أيضا استغلال النساء والأطفال، حيث أصبحت الشبكات المختصة في هذا المجال تتاجر في أعراضهم لا سيما الفتيات الصغيرات منهم، مما يطرح إشكالية كبيرة خاصة منهم الأطفال غير المرافقين، حيث تفرز هذه الوضعية حساسية كبيرة سواء لدى الدول المستقبلة أو بلادنا. وفي هذا السياق فقد عمد المشرع المغربي إلى سن القانون رقم 02.03 المتعلق بضبط وتنظيم الهجرة غير المشروعة.

وكان من أهم نتائج اتساع مجالات انفتاح الدول على بعضها وتصاعد وثيرة تنقل مواطنيها خارج الحدود أن تم سن قانون يهدف إلى حماية حقوق المهاجرين بمختلف فئاتهم في انسجام مع الاتفاقيات الدولية وتجسيد ذلك في مجال التعاون الدولي.

ولقد تناول هذا القانون كيفية مراقبة عمليات الهجرة من وإلى المغرب، كما ضاعف من العقوبة المطبقة على المهاجرين السريين الذين يدخلون أو يخرجون من المغرب بصفة غير شرعية باستعمال وثائق مزورة أو وسائل تدليسية، حيث حدد عقوبة ذلك في الحبس من شهر إلى 06 أشهر وغرامة من 3.000 درهم إلى 10.000 درهم (المادة 50)، كما أفرد عقابا لكل موظف عمومي قدم مساعدة للمهاجرين سرا تتراوح بين سنتين إلى 05 سنوات وغرامة بين 50.000 درهم إلى 500.000 درهم (المادة 51)، كما نص على تجريم الشبكات الإجرامية المنظمة للهجرة السرية.[12]

ISSN :2710 -8783

ثانيا/- الهجرة من المغرب نحو أوروبا

يعد المغرب بلد الهجرة النازحة منذ القدم وأصبح مؤخرا بلد الهجرة الوافدة والعابرة، وبدأت هجرة القوة العاملة من المغرب انطلاقا من الستينيات، وكانت وجهاتها الرئيسية هي فرنسا وبلجيكا وهولندا وفي الثمانينيات، إثر القيود التي فرضتها هذه البلدان، بدأت التدفقات تتجه أيضا نحو إيطاليا وإسبانيا، في حين أن القوة العاملة المؤهلة كانت تفضل الولايات المتحدة وكندا.

وتتألف الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حسب تقديرات حديثة للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، من حوالي 4.500.000 فرد، أي 15 بالمائة من مجموع سكان المغرب، ويحتل المغرب الرتبة الرابعة عشرة 14 عالميا والرتبة التاسعة 09 في تصنيف البلدان النامية، ويتعلق الأمر بجالية شابة نسبيا، إذ حوالي 70 بالمائة منها يبلغ أقل من 45 سنة وحوالي 20 بالمائة ولدوا بالخارج وحسب مجلس الجالية المغربية بالخارج، تمثل النساء 48 بالمائة من المغاربة المقيمين بالخارج والمسجلين لدى قنصليات المملكة، و 20 بالمائة من هؤلاء المغاربة مولودون بالخارج، و 85 بالمائة منهم موزعون في القارة الأوروبية.

أما الهجرة الاقتصادية نحو أوروبا، فتعود إلى الستينيات والسبعينيات، فقد كانت فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا في أمسّ الحاجة إلى قوى عاملة، ضعيفة التأهيل للعمل في مناجم الفحم وصناعة السيارات، ويتعلق الأمر أساسا بهجرة الذكور غير المؤهلين من أصل ريفي. وحدثت موجة هجرة ثانية قوية في منتصف الثمانينيات وشملت هذه الموجة كلا من إسبانيا وإيطاليا فبالنسبة لإسبانيا، تزامنت موجة الهجرة هذه مع انضمامها إلى المجموعة الأوروبية سنة 1986 والتنمية الاقتصادية القوية التي نتجت عن هذا الانضمام. وكان معدل هجرة المغاربة المؤهلين جدا 16 بالمائة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بين الأعلى عالميا. ويتمتع حوالي نصف المهاجرين (47,2 بالمائة) من موجة الهجرة في الفترة ما بين 2000-2005 بمستوى دراسي متوسط أو عال مقابل حوالي 11 بالمائة في موجة الستينيات.

ISSN :2710 -8783

كما شهدت أيضا ارتفاعا في عدد الطلبة المغاربة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 13,4بالمائة ما بين 2005-2009. وانطلاقا من التسعينيات، أصبح المغرب منطقة عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء والمتجهين إلى أوروبا، وأصبح أيضا أرض الملاذ للمهاجرين الذين لا يستطيعون مواصلة رحلتهم نحو القارة الاوروبية وساهمت بعض الدراسات في تغيير التصور تجاه المهاجر العابر من جنوب الصحراء وغيرت التحولات الجيوسياسية وانعدام الاستقرار التي شهدتها بعض البلدان الافريقية (كوت ديفوار، نيجيريا، وغيرها) ديناميات الهجرة في القارة الافريقية، إذ وجهتها نحو وجهات جديدة، من بينها المغرب العربي وبالتالي، منذ 2000، يختار عدد متزايد من المهاجرين المنحدرين

من أفريقيا جنوب الصحراء المغرب كوجهة أساسية، ويُحصى اليوم عدة آلاف يعيش معظمهم ويشتغل في ظروف شديدة الهشاشة (أعمال البناء، وأعوان في مراكز الاتصال، وخدم المنازل، وأعمال شاقة).

إلا أنه بالنسبة للإفريقيين حاملي الشهادات، المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء مثل الأطباء، والفنانين والمقاولين والتجار، يوفر المغرب فرصا اقتصادية جديدة للارتقاء الاجتماعي لم تعُد أوروبا نفسها قادرة على توفيرها ويعد وجود الطلب للإفريقيين، خصوصا الناطقين بالفرنسية، في الجامعات والمدارس التقنية العليا المغربية قديم العهد ومتواترا جدا ويستقر عدد من المهندسين الإطارات العليا بالمغرب بعد نهاية دراستهم، ويواصلون مسارات مهنية مثل الأطباء والممرضين الذين يشتغلون بالمستشفيات المغربية.[13]

عدد السكان	عدد المهاجرين	النسبة المئوية من مجموع السكان
32.950.000	4.500.000	13,6

ويتميز المغرب بحجم تحوي ات المهاجرين من بين الأضخم عالميا وبلغت تحوي ات المغاربة المقيمين بالخارج 58 مليار درهم بالدولار الأمريكي سنة 2001، أي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و 32 بالمائة من تغطية العجز التجاري، وحسب الإحصاءات الصادرة عن

ISSN :2710 -8783

مكتب الصرف سنة 2011 ، بلغت تحوي ات المغاربة المقيمين بالخارج في خضم الأزمة المالية مستوى ممتازا بحوالي 58¨5 مليار درهم مليار أورو وتأتي بالمائة من هذه التحويلات من البلدان الأوروبية

وقد شهد المغرب منذ بداية القرن الماضي، ظاهرة الهجرة نحو أوروبا وخصوص هجرة العمالة، والثابت أن فترة ما بعد الحرب شهدت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين اصبح المغرب واحدا من الدول الرئيسية المصدرة للعمالة والملاحظ أن المغاربة من أكثر المهاجرين تشتتا في أوروبا الغربية، وقد استمرت وتيرة الهجرة هذه في التصاعد أكثر في عقد الستينيات من القرن العشرين وبالأخص في اواخره، حيث ارتبط هذا التطور بالنمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الأوروبية خلال نفس العقد، وقد استمر هطا الوضع الى غاية 1974، عندما فرضت أغلب الدول الأوروبية المستوردة للعمالة قيودا شديدة تحد من دخول المهاجرين إليها. وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه البلدان، ونتيجة لذلك فقد انخفض بشكل حاد عدد المهاجرين المغاربة نحو فرنسا.

أما هجرة المغاربة نحو بلجيكا فقد ارتبط بما شهده هذا البلد من تطور صناعي، كباقي دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية لاعمار ما دمرته الحرب، وساعد ذلك توفرها على الفحم، حيث توجهت الأنظار إلى دول جنوب البحر المتوسط ومنها المغرب الذي كان آنذاك حديث الاستقلال.وقد تم توقيع اتفاقية بين بلجيكا والمغرب لتنظيم هذه الهجرة في سنة 1964، لكنها الغيت سنة 1974، بعد تدهور الاقتصاد العالمي وما واكبه من أزمة النفط، وأصبحت الهجرة تعتمد على الجهد الفردي وشبكة الأقرباء. وفي فترة 1990-1995 بدأ الاقتصاد البلجيكي يعاني من أزمات ما أدى الى ارتفاع معدل البطالة، ما أدى ببلجيكا إلى إعادة النظر في سياسة الهجرة وذلك بعد صعود اليمين المتطرف الى سدة الحكم، والذين رأؤوا أن سبب الأزمة هو المهاجرين[14].

أما الهجرة إلى اسبانيا فقد تأخر مقارنة مع دول غرب أوروبا، حيث يعتبر أمر منطقي على اعتبار أن اسبانيا كانت تحتل مناطق من المغرب وبالتالي عدم الهجرة اليها كان فعل مبرر. وبدا تزايد المهاجرين المغربيين نحو اسبانيا منذ بداية الثمانينيات، وأكدت احصائيات

ISSN :2710 -8783

اسبانية من مصادر رسمية أن المهاجرين الوافدين من المغرب يشكلون الفئة الأكبر المقيمة بإسبانيا [15].

المحور الثاني: التعاون متعدد المستويات لمواجهة الهجرة

أولا/- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

وفي الجزء المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليص الهشاشة والفوارق، تم التأكيد على أن الأمر يتعلق بتحد أساسي لتحقيق استدامة عملية التنمية، وتحسين التماسك الاجتماعي، وضمان توزيع منصف لمكاسب التنمية على جميع فئات السكان مما سيترتب على الهجرة الداخلية والخارجية لهؤلاء السكان ويستلزم الأمر توسيع نطاق الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات جودة.[16]

وقد تم أيضا وضع مجموعة من التدابير من بينها:

الخطة الأوروبية لمحاربة الهجرة: نتيجة لمعاهدة برشلونة طرح الاتحاد الأوروبي برنامجه الأول للمعونة والتعاون المعروف باسم مبدأ لتطوير الوضع الاقتصادي كما رجح وزراء أوروبيون مؤخرا أن يبدأ الاتحاد الأوروبي العمل بخطة محاربة الهجرة غير الشرعية باستخدام فرق للتدخل السريع كما أعلن وزير الداخلية نيكولا ساكوزي عن شروع قانون يشجع على الهجرة المنتقاة معبرا على أن هذه الفكرة ستتصدى للهجرة غير النظامية وهذا وعبر وزراء العدل والداخلية التابعون لدول الاتحاد الأوروبي عن تأييدهم الكبير لخطة إنشاء للتدخل السريع لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي لموجات التدفق المفاجئة للمهاجرين غير الشرعيين أو طالبي اللجوء السياسي.

انعقاد القمة الأوروبية لمتوسطية 27 نوفمبر 2005: اعتبر السيد الطيب الفاسي الفهري أن الرئاسة المشتركة المغربية الاسبانية، تعتبر من القضايا ذات الأولوية وستقوم بوضع المسائل المتعلقة بالهجرة للحوار، ستتولى انطلاق من الآليات الضرورية لبحث القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها من القضايا كالبيئة والهجرة[17].

ISSN :2710 -8783

ثانيا/- على المستوى الثقافي:

من وجهة نظر الدول الأوربية المستقبلة، تعد هذه الهجرة خطرا على القيم الثقافية والهوية الغربية ممّا صعّد من مظاهر العنصرية، خاصة ما يتعلق بالجاليات المسلمة بعد 11 سبتمبر 2001[18].لقد أشار المغرب في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2012 2016 إلى هجرة القوى العاملة، لاسيما في الجزء المتعلق بتعزيز جودة التعليم والتدريب، مع التركيز على ضرورة إنجاح عملية التأهيل الاقتصادي والاجتماعي الذي تستلزمه العولمة المتزايدة، بما في ذلك هجرة العمل وهو ما يتوقف أيضا على القدرة على تحسين جودة التعليم والتدريب والارتقاء بالكفاءات إلى مستوى احتياجات سوق الشغل[19].

ثالثا/- على المستوى الأمني:

بما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل مصدر قلقل وخطر لكثير من الدول وصناع القرار خاصة بعد ان تجاوز خطرها البعد الاقتصادي والاجتماعي ليتماس مع الخطوط الأمنية الحمراء للدول ويتمازج مع الإرهاب ليصبح قضية امنية بحته لذا كانت هذه الظاهرة محل اهتمام الباحثين والمفكرين للكشف عن حقيقة هذه الظاهرة وأبعادها.

ونظرا لما تحمله الهجرة السرية في ثناياها العديد من المشاكل مما جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصناع القرار وذلك لارتباطها بالجريمة والإرهاب والأمراض والمستوى الاقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل هذه المشاكل لها انعكاسات خطيرة على استقرار الدول وأمنها[20]. كما أن انعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي[21]. فقد تم وضع مجموعة في التدابير في هذا المجال للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. والتي من بينها:

- **انشاء الشرطة الأوربية (اليوروبول)** أنشئت بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 1998، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول[22].

ISSN :2710 -8783

- **تشكيل الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس)** تبنى المجلس الأوروبي قرارا في أكتوبر 2004 بتشكيل وكالة لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بدأت العمل في أكتوبر2005 مخولة أساسا لحراسة الحدود لاسيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء. كما تعتمد فرونتكس على التكنولوجيا من خلال مساندتها للمفوضية الأوروبية من خلال تقديم اقتراح حزمة الحدود الذكية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي تسمح بمراقبة المسافرين من دول العالم الثالث لدخول الاتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص والتدقيق[23].
- **مؤتمر الرباط** في عام 2006 بمشاركة عدد من الدول الأوروبية والعربية والإفريقية، حيث أقر إقامة شراكة وثيقة بين الدول التي يأتي منها المهاجرون والدول التي يتوجهون إليها، والربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة المهاجرين السرّيين أما مؤتمر باريس في نوفمبر 2008 فقد أكد على تنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي.
- **المؤتمر البرلماني الإفريقي** فقد انعقد بالعاصمة المغربية الرباط في الفترة من 22 الى 24 مايو 2008، وكان حول: "افريقيا والهجرة : التحديات والمشاكل والحلول" حاول أن يضع إطارا قانونيا لقضية الهجرة من خلال عدة تدابير، كالمصادقة على الانضمام لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية الخاصتين بالمهاجرين وهما الاتفاقية (96) لعام 1949 حول الهجرة من أجل العمل، والاتفاقية رقم (143) لعام 1957 حول العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) وكذلك الاتفاقية الدولية لعام 1990 حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم وغيرها من التدابير التي تكفل حق المهاجرين[24].

ISSN :2710 -8783

- **اتفاق خمسة + خمسة**: أعلن هذا المسار سنة 1990م، ويضم الدول المغاربية الخمسة (تونس، الجزائر المغرب، موريتانيا وليبيا) من جهة، ودول شمال البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال ومالطا) من جهة أخرى.

ويحتوي على ثلاث محاور: **المجال الأمني** ويركز على إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم بعث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهزة بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والمراكب البحرية السريعة حتى يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم. وعلى **المستوى الاقتصادي** تم التأكيد على ضرورة معالجة التوازن في مجال التنمية. وعلى **الصعيد الاجتماعي والثقافي**، ركز المجتمعين على مجال الهجرة والتربية والتكوين والاتصال وحماية التراث.

ودائما في إطار مباحثات خمسة + خمسة، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في **قمة تونس** التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16 و17 أكتوبر 2002م، ثم في **اجتماع الرباط** في 22 و23 أكتوبر 2003م، وكذلك **لقاء الجزائر** في سبتمبر 2004م. فقد سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير القانونية خاصة، وكيفية بناء حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (دول الانطلاق والعبور والاستقرار).

إن سياسات مكافحة الهجرة التي انتهجتها أوروبا، ركزت على استخدام الذراع الأمنية الغليظة، بإقرار سياسات منع المهاجرين السرّيين بالقوة من التسلل لأوروبا، وإقامة مراكز اعتقال، والترحيل القسري، وتشديد مراقبة الحدود تجلت السياسات الفعلية التي اتخذتها الدول الأوروبيةِ المطلة على البحر المتوسط في تعبئةِ متزايدةِ لقوات الشرطة العسكرية المساندة وقوّات الأمن العسكرية[25]، بالإضافة إلى انشاء ملجأ لتطوير الأجهزة والأدوات

ISSN :2710 -8783

العسكرية لمنع الهجرة غير الشرعية والجريمةِ الحدودية، عسكرةٍ متزايدةٍ للحدود لمكافحة الهجرةِ والجريمة على طول حدود البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي.

والملاحظ أن الإجراءات المتبعة من قبل دول الاتحاد الأوربي تكتسي طابع أمننة الهجرة بامتياز وإعطاءها بعد عسكري لها لا إنساني.

المحور الثالث: التعاون متعدد الأطراف لمواجهة الهجرة

أولا/- محليا:

والمغرب بحكم موقعه الجغرافي كأقرب نقطة من أوربا، مستهدف من طرف شبكات الهجرة السرية سواء عن طريق هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو تهجير مواطنين إلى دول أخرى، أضحى بلد عبور واستقبال للعديد من المهاجرين، وتبذل السلطات المغربية جهودا كبيرة في محاربة الهجرة السرية وتفكيك شبكات المهربين.

فإذا كانت الهجرة مصدر غنى ثقافي وتلاقح للحضارات وتساعد على تمازج وتلاحم الشعوب في نظام دولي تسوده المساواة وتعم فيه قيم التضامن، فإنه في غياب تنظيم لهذه الهجرة تصبح مبعثا للقلق وتقتضي التدخل لتطويق كل سلبياتها على أن يتم هذا التدخل في حدود المتعارف عليه دوليا من إجراءات وتدابير بعيدة عن كل تعسف.

وبحكم انفتاحه على مختلف الشعوب والحضارات وجد المغرب نفسه في صلب هذه الظاهرة، ومن هذا المنطلق فقد انخرط في نفس السياق حيث أبرم عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف تتمحور حول الإطار العام للتعاون القضائي الدولي في الميدان الجنائي، ومن أهم السمات التي يتسم بها هذا النوع من التعاون هو تجاوز إشكالية إقليمية القانون وسيادته اعتبارا إلى أن الدولة في ظل انغلاقها في إطار هذا المبدأ سوف لن تكون قادرة على مواجهة هذا النمط من الإجرام العابر للحدود، ولن يتأتى لها أن تطال مختلف أطرافه، ولا الوسائل المستعملة في ارتكابه بحكم كونها تتوزع بين عدة أقطار.

وقد تم سن ترسانة قانونية في مجال الهجرة ومواكبتها للمستجدات التي طغت على الساحة العالمية في العقود الأخيرة إضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات العمومية من تجنيد كل الطاقات البشرية والمادية الممكنة لشن حرب لا هوادة فيها على هذه الشبكات،

ISSN :2710 -8783

والكل في ظل سيادة القانون والوفاء بالالتزامات الثنائية والجهوية والدولية، وقدأن نؤكد أن المغربقد مهيأة من الناحية التشريعية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة لتوفرها على ترسانة قانونية تضاهي القوانين الحديثة تتوفر على خاصيتين :

أولهما : إقرار تدابير إدارية وقضائية فعالة للحد من الظاهرة.

وثانيهما : التزامه باحترام حقوق الإنسان المهاجر وتوفير ظروف وشروط المحاكمة العادلة.

يرى المهتمون بموضوع الهجرة السرية أن المبادرة الملكية بإحداث الهيئتين المنوه بهما أعلاه تعطي دليلا آخر ملموسا على الرغبة الأكيدة للمغرب لا في عدم تشجيع الهجرة فحسب، بل أيضا رغبته الجامحة في مكافحة هذه الظاهرة بكل الوسائل ومحاربة مافيات الهجرة الغير المشروعة التي تستغل ظروف المرشح للزج به في غيبات مياه البحر، وبذلك تعد مبادرة رائدة لمقاربة جديدة في موضوع الهجرة.

وحسب نفس المصدر أن مرصد الهجرة فكرة جيدة على اعتبار أنه لكي نحارب هذه الظاهرة فلا بد من معرفة الواقع الحقيقي لهذه العملية من حيث الأرقام والإحصائيات، ومن حيث طريقة اشتغال مافيات الهجرة السرية، وعلى هذا الأساس لا مناص من تتبع ورصد وتحليل معرفي وعلمي لهذه المعضلة.

وهكذا جرم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 02.03 الهجرة الغير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، حيث عاقبت المواد 50 ، 51 و52 منه بعقوبات حبسية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عونا لشخص آخر من أجل نفس الغاية سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها أو كان مكلفا بمهمة المراقبة أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل، كما عاقبت المادة 52 من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه سواء كان ذلك مجانا أو بعوض بل شدد في

ISSN :2710 -8783

العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية أو من طرف عصابة أو بناء على اتفاق مسبق، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموت، كما خولت المادة 53 من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيا كان نوعها (عامة أو خاصة) وكذا الأمر بنشر قرارات الإدانة بالجرائد التي تحددها بكيفية صريحة.

وفي إطار الاختصاص فقد أعطى المشرع المغربي لمحاكم المملكة حق النظر في أية جريمة منصوص عليها في هذا القانون أيا كان مكان ارتكابها في الوطن أو خارجه وبغض النظر عن جنسية مقترفيها، غير أن هذه المقتضيات يتوقف تطبيقها على عدم مخالفتها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة حسب الفصل الأول من القانون رقم 02.03 المؤرخ في2003/11/11.

ثانيا/- إقليميا:

وتجسيدا لهذا التوجه المتعدد الأبعاد عمل المغرب على إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية سواء المتعلقة بالتزامات وحقوق المهاجرين أو التزامات وحقوق الأجانب المقيمين، وسن قانون 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والإقامة غير المشروعة الذي جاء منسجما مع أحكام هذه الاتفاقيات، كما أحدث أجهزة متخصصة في شؤون الهجرة ومراقبة الحدود منها مديرية الهجرة ومراقبة الحدود والمرصد الوطني للهجرة إسهاما منه في إيجاد سياسات عمومية ناجعة للحد منها في تعاون تام مع جميع الفاعلين والشركاء لمعالجة دوافعها العميقة وانعكاساتها السلبية، الشيء الذي ساهم في التقليص من الظاهرة في إطار عمل مشترك يهدف إلى محاربة الهجرة السرية عبر الحدود سواء على المستوى الوطني أو الدولي.[26]

والمهمة الأساسية للهيئة الأولى هي التطبيق العملي للإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة شبكات تهريب الأشخاص ومراقبة الحدود وستتولى القيام بأعمال هذه المديرية 'فرقة وطنية للبحث والتقصي" مكلفة بمحاربة الهجرة السرية، وستختص في التحقيق في الملفات المتعلقة بتهريب الأشخاص على مجموع التراب الوطني.

ISSN :2710 -8783

كما تم تشكيل سبع مندوبيات على مستوى الأقاليم والعمالات الآتي ذكرها : طنجة – تطوان – العرائش – الحسيمة – الناظور – وجدة – العيون، تكمن مهمتها في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية على الصعيد الجهوي في مجال مكافحة الهجرة السرية.وإحداث لجان محلية في باقي العمالات والأقاليم مرتبطة بالولاة والعمال، تتولى جمع المعطيات المتعلقة بالهجرة وإبلاغها إلى المديرية العامة للهجرة.

أما الهيئة الثانية "مرصد الهجرة" فتقوم بالمهام التالية :

- بلورة إستراتيجية وطنية في مجال الهجرة كمهمة رئيسية،
- مركزة جميع المعلومات المرتبطة بها،
- تحيين قاعدة للمعطيات الإحصائية على الصعيد الوطني،
- اقتراح إجراءات ملموسة في مجال الهجرة،
- إنجاز دراسات والقيام بمشاريع للبحث، تتناول اتجاهات تدفقات الهجرة،
- نشر تقارير دورية حول الهجرة.

وتتكون هذه الهيئة من جميع القطاعات المعنية بهذا المجال : وزارة الداخلية – وزارة الشؤون الخارجية والتعاون – وزارة العدل – المالية – التشغيل – القوات المسلحة الملكية – البحرية الملكية – الجمارك – الإدارة العامة للأمن الوطني – الدرك الملكي – القوات المساعدة.[27]

وقد أعلن المفوض الأوروبي المكلف بالهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة، **ديميتريس أفراموبولوس**، عن دعم المغرب بمبلغ عشرة ملايين يورو في إطار الشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بهدف إطلاق مشروع جديد بين الجانبين خلال السنة الجارية.

وحسب **أفراموبولوس**، فإن هذا الدعم الأوروبي يرمي إلى تمكين المهاجرين المقيمين في المغرب بشكل قانوني من ولوج أفضل للعلاجات الصحية وللتكوين المهني، والسماح بتمدرس أبنائهم وتقديم دعم للنساء المهاجرات الحوامل أو اللواتي يرافقهن أطفال صغار السن. وبالرغم من أن المغرب تمكن في الأعوام الأخيرة من تحجيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو

ISSN :2710 -8783

أوروبا انطلاقا من أراضيه، إلا أنه تحول إلى مكان لاستقرار المهاجرين الأفارقة الذين كانوا يرشحون أنفسهم لعبور المتوسط؛ وهكذا، فبدلا من أن يستمر المغرب كجسر عبور للمهاجرين، تحول بفعل سياسته الجديدة في مجال الهجرة إلى مركز استقبال لهؤلاء المهاجرين.

ويقدّر عدد المهاجرين الأفارقة المقيمين فوق التراب المغربي بحوالي أربعين ألفا، غالبيتهم تتحدر من بلدان جنوب الصحراء، قرروا حط الرحال بالمغرب بعدما لقوا صعوبات في اجتياز الحدود نحو الضفة

الشمالية، بسبب الإجراءات الصارمة التي دأبت السلطات المغربية على استخدامها في السنوات القليلة الماضية.[28]

ثالثا/-إقليميا:

أصبحت مشكلة تنظيم قواعد الهجرة الشغل الشاغل لكل دول العالم المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، فالوصول الى هدف أسمى يتلاءم مع قوانين الهجرة يتطلب مجهودات متكافئة [29].

وتظهر الأرقام الصادرة عن الحرس المدني الإسباني أن معدل الهجرة غير الشرعية تقلص خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ، نتيجة تنسيق الجهود بين المغرب وإسبانيا والدور الذي تقوم به السلطات المغربية، من أجل تفنيد الادعاءات الأوروبية، والإسبانية بوجه خاص، التي تقول بأن المغرب يتساهل مع المهاجرين. فخلال عام2012عبر مضيق جبل طارق 1672 مهاجرا غير شرعيا، وفي عام 2013 وصل العدد إلى1683 مهاجرا، بزيادة طفيفة، لكن سنة 2014 شهدت تراجعا كبيرا في معدل الهجرة، حيث لم يتعد عدد الزوارق التي عبرت المضيق ستة زوارق نقلت حوالي 83 مهاجرا.[30]

بعد استفادة دول شمال البحر الأبيض المتوسط من أبناء جنوبه حاولت أن تضَيق الخناق بتشديد الحراسة وتعقيد الإجراءات لمنع الدخول إليها، وذلك بخلق آليات تسعى في طياتها تجفيف منابع الزحف البشري القادم نحو أراضيها بصورة غير قانونية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال استحداث ترسانة قانونية قوية تواجه كل من يريد الدخول لفضائها،

ISSN :2710 -8783

وتعد فرنسا من أهم الدول التي سارعت في تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة خاصة بعدما تولى **نيكولا ساركوزي** منصب وزير الداخلية، هذا الأخير توصل إلى قناعة مفادها أن الهجرة غير القانونية تمثل عبئاً اقتصاديا، اجتماعيا وأمنياً على فرنسا، وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلا لضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد يعانون من أوضاع بائسة في الأساس، وهذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17- 06-2006 عرف فيما بعد **بقانون ساركوزي للهجرة**.

كما تبنت اسبانيا نفس الاتجاه ضمن قانون 2010 باتخاذ هذا الأخير في نصوصه العديد من التدابير لتضييق الخناق على المهاجرين الشرعيين وفاقدي الشرعية، مما جعل الآلاف خاصة المهاجرين المغاربة اللذين التحقوا بإسبانيا في السنوات الأخيرة بصفة شرعية وغير شرعية يضطرون لمغادرته .

وتعتبر ايطاليا من أول الدول الأوربية وأكثرها تضررا من هذه الظاهرة التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، هذا ما أدى إلى ظهور أول قانون خاص للهجرة في مارس 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي، وتجديد إقامة الأجانب. وجسد هذا القانون أربع نقاط رئيسية هي: إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد، النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها، تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين، وأخيراً الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

ورغم هذه الإجراءات التي تعد سابقة جديدة لمكافحة الهجرة غير القانونية في إيطاليا، إلا أن أطرافا عديدة رأت أنها غير كافية لردع هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد ايطاليا خاصة بعد تزايدها الكبير مع مرور الوقت، الأمر الذي مهد لظهور قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف بالقانون رقم 189 أو **بقانون بوسي فيني** الذي يحوي العديد من الإجراءات الصارمة صد المهاجرين غير الشرعيين.

لم تكتفي الدول الأوربية بإتباع النصوص القانونية لقمع الهجرة السرية ، وإنما جسدت ذلك عملياً حيث عمدت اسبانيا إلى تنفيذ **مشروع برنامج الكتروني** متكامل لمراقبة شواطئها الجنوبية المطلة على مضيق جبل طارق من الهجرة الإفريقية غير الشرعية ، وقد دأبت الحكومة الاسبانية من اجل الحصول على مساهمة مالية كبيرة من قبل الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن وقف الهجرة غير الشرعية عبر اسبانيا ليست مشكلة اسبانية محلية ، بل مشكلة جميع الدول الأوربية الأخرى، وحل المشكلة من على الشواطئ الاسبانية سوف يعود بالفائدة على جميع الدول الأوربية الموقعة على اتفاقية حرية التنقل الأوروبي، ولقد تكللت هذه المحاولات بتمويل الاتحاد الأوربي لاسبانيا من اجل بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهز برادار للمسافات البعيدة ، وكاميرات للصور الحرارية ، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء.

كما استحدثت فرنسا سنة 2007 وزارة لم تعدها من قبل أطلق عليه اسم **وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية** تولى رئاستها **بريس هورتفو** صديق ساركوزي القديم الذي تربطه به علاقة أخوية، والمعروف عنه في الأوساط السياسية والإعلامية بوزير **التطهير العرقي**..

من جهة أخرى سعت الدول الأوربية إلى تكتل أجزائها، وتجميع قواها في شكل اتحاد يعبر عن قوة صلبة ومتماسكة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم مظاهر ذلك نذكر:

1- **معاهدة شنغن** : أبرمت هذه المعاهدة في 14 يونيو 1985م بين حكومات دول الاتحاد الاقتصادي Bénélux، وألمانيا الفيدرالية وفرنسا بالإلغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة، وفرض تأشيرات على الأجانب (خاصة العرب والأفارقة) من قبل جميع الدول الأعضاء، وهذا يعني أن هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون بينها لمراقبة فضاء شنغن، أما تمكين الأشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم شنغن فهو يعتمد على عناصر موضوعية.

ISSN :2710 -8783

2- **قمة تامبير 1999** : قرر فيها رؤساء دول الاتحاد الأوربي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية، والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الإدماج في الداخل، مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ضمن إستراتيجية الأمن الأوربية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية، حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة الفيزا المشتركة ووثائق السفر الأمنية لإدراكهم أن ظاهرة الهجرة تؤثر في التعايش المشترك وأمن دول الأعضاء .

3- **قمة سالونيكي**: التي عقدت في 19 يونيو 2003م جاء انعقاد هذه القمة في ظل التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية، حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة.

4- **إصدار الكتاب الأخضر حول الهجرة**: أصدر المجلس الأوربي في 11 جانفي 2005 الكتاب الأخضر حول الهجرة الذي يعد من أخطر السياسات المعتمدة في مجال الهجرة الدولية عامة وهجرة جنوب وشرق المتوسط بصفة خاصة، لكونها تهدف في أساسها إلى تبني آلية انتقائية تفتح الأبواب أمام المهارات وذوي العقول وتغلقها على غيرهم، مما يدل على براغماتية وإستراتيجية السياسة الأوربية للهجرة في محاولتها لاستنزاف الجنوب من كل موارده البشرية وإغراقه في التخلف والتبعية بحجة الحفاظ على الأمن .

5- **ميثاق الهجرة الأوربي لسنة 2008**: والذي صادق فيه الزعماء الأوربيين دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوربية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق " **نيكولا ساركوزي**" خلال مؤتمر القمة الأوربي المنعقد ببروكسل "إن أوربا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة." ويتضمن الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية وخاصة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى **البطاقة**

ISSN :2710 -8783

الزرقاء، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوربي .[31]

6- **برنامج لاهاي**: تبنى مجلس الاتحاد الأوربي برنامج لاهاي سنة 2004والذي يضع أهدافا لتقوية الحرية والأمن ضمن الاتحاد الأوربي خلال الفترة ما بين 2005 ـ 2010، وكانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية كحرية التنقل، وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وفرض إجراءات مشتركة وضمان إجراءات وقائية فعالة .

بالإضافة إلى هذه السياسة، سعت أوربا إلى استحداث أجهزة أمنية تكون صمام الأمان لها لمنع دخول الأجانب بصورة غير قانونية نحوها، وحماية حدودها من الانتهاكات والاعتداءات، ومن أهم هذه الأجهزة:

منظمة الشرطة الأوربية: والتي تعود فكرة إنشاءها إلى المستشار الألماني **Helmut Kohl** بمناسبة **قمة لوكسمبورغ** في 29 يونيو 1991، وذلك على منوال النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم، ونجحت هذه الفكرة وتم التصديق عليها بمقتضى المادة الأولى ، من **اتفاقية ما سترخت** Maasticht . وفي 7 فبراير 1992 حددت لها مهمة خلق نظام لتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الأوربي من أجل مناهضة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وأي شكل من أشكال الإجرام الدولي الجسيم . ومن أهم الأعمال التي قامت بها المنظمة التصدي لشبكة التهريب الناشطة في الفتينام ، العراق، أفغانستان، إيران، آسيا الجنوبية، وشمال إفريقيا، وأصبحت مهتمة أيضا منذ سنة2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق. كما حثت على ضرورة ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين ، والذين يبذلون قصارى جهودهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بأبخس الأسعار للقيام بالأعمال التي يطلق عليها D3 (قاسية، خطيرة، قذرة).[32]

النظام الأوربي لمراقبة الحدود : أسس هذا الأخير سنة 2013 في دول أعضاء الاتحاد الأوروبي الواقعة على حدود الاتحاد الأوربي المطلة بحرياً من الناحية الجنوبية، وبراً من الناحية الشرقية (اسبانيا، استونيا، ايطاليا، البرتغال، بلغاريا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا،

ISSN :2710 -8783

سلوفينيا، فرنسا، فلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، اليونان، النرويج)، أما في باقي الدول الأعضاء التي لها حدود خارجية برية وبحرية (ألمانيا بلجيكيا، السويد، هولندا)، وطبق النظام في ديسمبر 2014 . ويهدف هذا النظام إلى تخفيض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون أراضي الاتحاد الأوربي خلسة، وتخفيض عدد الوفيات بين المهاجرين غير النظاميين عن طريق إنقاذ عدد أكبر من المعرضين للغرق في البحر وزيادة تدابير الأمن الداخلي في الاتحاد الأوربي إجمالا عن طريق الإسهام في منع الجرائم العابرة للحدود ، كما يتيح للسلطات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الحدود تبادل المعلومات العملية والتعاون فيما بينها.

الوكالة الأوربية لإدارة الحدود Frontex: أنشئت الوكالة الأوربية لإدارة الحدود من قبل الاتحاد الأوربي عبر العديد من المراحل، حيث كانت بداية بناء هذه الوكالة من خلال اتفاقية **دبلان الأولى والثانية** بين عامي 2000 و2001 والتي أقرت اقتسام المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء ، وفي سنة 2002 أقر **المجلس الأوربي** مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة وخلص إلى اعتماد **برنامج لاهاي** الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوربية لمدة خمسة سنوات، وفي العام ذاته تم التفاوض حول إنشاء مراكز المهاجرين المبعدين خارج أوربا وأفضى إلى صياغة أول اتفاق حول ذلك مع ليبيا. وفي ذات السنة أصدر المجلس الأوربي تنظيمه رقم 2004- 2007 تتضمن إنشاء **الوكالة الأوربية لإدارة الحدود** والتي تجسدت فعليا بوضع هياكله في 10 ماي 2005 . ويقع مقر هذه الوكالة في فيروسفي ببولونيا ، وخصصت لها ميزانية بقيمة88.8 مليون أورو سنة 2009 ، و 87.9 مليون أورو سنة 2010 ، ومن بين الوسائل التي سخرت لها امتلاك ستة وعشرون طائرة مروحية ، واثنان وعشرون طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر باخرة، بالإضافة إلى أربعمائة وستة وسبعون شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب، ومن أهم مهام المنظمة تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بهدف إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها، وإبرام اتفاقات أمنية مع تلك الدول بغرض وقف حركة

ISSN :2710 -8783

المهاجرين غير الشرعيين ودوريات بحرية للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل .

ونظراً لثقل ملف الهجرة غير الشرعية، أصبح ورقة سياسية ناجعة للوصول إلى السلطة والحكم في أوروبا، خاصة من قبل أحزاب اليمين المتطرف الذي يحمل فكرة ضرورة طرد المهاجرين بغض النظر عن العوامل الطاردة لهم من قبل بلدانهم . وفي هذا المجال كشف استطلاع للرأي العام سنة 1997م أجرته مصالح اللجنة الأوروبية والجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية الاقتصادية، أن نسبة كبيرة من الأوربيين ترفض دخول الأجانب إلى أراضيها ، ولقد زاد هذا الرأي حدة خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001م الذي يعتبر منعرجا هاما في تضييق الخناق على الأجانب لارتباطهم بالإرهاب والجريمة المنظمة.[33]

كما ساهمت حملات الإعلام في تأليب الرأي العام ضد المهاجرين خاصة غير الشرعيين، وذلك باستغلال الحوادث والهفوات المتفرقة كقضية الحجاب في فرنسا، ولقد بالغت وسائل الإعلام في وصف ظاهرة الهجرة بالغزو الإسلامي الغربي الجديد لأوربا، وأن العرب والمسلمين الأفارقة مجرد إرهابيين ومحور شر على حد تعبير الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن**.

وفي هذا الإطار أعربت **اللجنة الأوربية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة** على قلقها العميق إزاء حالات الطرد الجماعية، إذ نشرت في افريل 2006 تقريرا أشارت فيه إلى حالات خطيرة لعدم إتباع الإجراءات الإدارية الثابتة، وعدم مراعاة مبدأ الإشراف القضائي، المنصوص عليه قانوناً، على احتجاز الأجانب وطردهم.

كما عبرت **المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة** عن قلقها عن ترحيل المهاجرين غير الشرعيين التي تتم بين ايطاليا وليبيا ، كما أثبتت الدراسات التي أجريت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة 2005 قتل 12 مهاجرا من إفريقيا جنوب الصحراء كانوا جزءا من مجموعة أكبر، عندما كانوا يحاولون الدخول بطريقة غير قانونية إلى اسبانيا وذلك بعد انتشار إشاعات بأن اسبانيا عازمة على تعزيز مراقبة حدودها مع المغرب ببناء سياج عالي.[34]

ISSN :2710 -8783

المحور الرابع:المساعي الأورو مغاربية في رسم سياسة حقيقية للهجرة غير الشرعية (آليات المنع والتشجيع)

على الرغم من الجهود الأوروبية المضنية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أنها لم تكلل إلا بمزيد من سيل المهاجرين صوب أراضيها بكل السبل والطرق، وهذا ما وسع نشاط عصابات تهريب البشر ذات الأنشطة المتداخلة والخطرة كالمخدرات والإرهاب، مما حتم على دول الاتحاد الأوربي إتباع نهج آخر عله يثني المهاجرين من الانتقال إليها بصفة غير قانونية، وآلت الإستراتيجية في البحث في معاقل المهاجرين ودول الدفع بإتباع سياسة التحفيز والإغراء من جهة، والعزل والتشديد من جهة أخرى ومن أهم مظاهر التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في شكله **الجماعي** نذكر:

وبالتوازي مع مبادرة خمسة + خمسة، يعمل الاتحاد الأوروبي على مستوى اللقاءات **الأورو إفريقية** الذي يضم 57 دولة إفريقية وأوربية حتى يتمكن من غلق جميع المنافذ، وتعزيز وسائل المراقبة...إلخ، وقد تم تشديد الحراسة على الحدود الأوربية والإفريقية كخطوة تهدف إلى تحصين القارة الأوروبية من تسلل المهاجرين غير الشرعيين من جهة، والحد من ظاهرة قوارب الموت التي تنطلق من سواحل الدول الإفريقية من جهة أخرى.

إن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي في حماية البيت الأوربي لم تحقق ما كان يصب إليه باتفاق خمسة + خمسة لاقتصاره على دول دون أخرى ذات أهمية وفعالية في حركية التنقل، وهذا ما دفع الأطراف الأوروبية على إيجاد مقاربة تكون أكثر صرامة تشرك كل الدول من خلال الشراكة الأورو متوسطية.

2- **اتفاق الشراكة الأورومتوسطي** (مسار برشلونة 1995م) : لم يكن صدفة أن يسمي منظمو مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م لقائهم بالمؤتمر الأورو متوسطي، وإنما جاءت التسمية كاختيار يعكس إلى حد بعيد من جهة أولى الروابط التاريخية التي تربط ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة ثانية الهاجس الإقليمي المشترك الذي تعيشه كل دول المنطقة بأشكال مختلفة، ومن جهة ثالثة الرغبة في وضع هندسة جديدة للعلاقات الأورومتوسطة وفق ما تفرضه التطورات والمستجدات الدولية والإقليمية والسياسية

ISSN :2710 -8783

والأمنية... إلخ. وتعد الهجرة غير الشرعية من أهم محاور الشراكة، حيث أعلنت أوروبا صراحة تصديها وتعزيز وسائلها الردعية ضد المهاجرين غير الشرعيين. وكما هو معروف أن مسار برشلونة شمل ثلاث محاور، **الأول** الحوار السياسي حول الأمن والاستقرار وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان **وثانيا** جوانب التعاون الاقتصادي والمالي من منظور منطقة السوق الحر، **والثالث** الحوار حول المسائل الاجتماعية والثقافية من أجل دعم حقوق الإنسان.

وموضوع الهجرة يمثل مسألة متقاطعة تشمل المجالات الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار عملية برشلونة أجرى الاتحاد الأوروبي مفاوضات إقليمية، واتفاقيات انتساب مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس، انعقد **المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي** الأول في27- 28 نوفمبر 1995م والذي جمع بين وزراء خمسة عشر (15) من دول الاتحاد الأوروبي واثنا عشر (12) دولة متوسطية هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، قبرص، تركيا، سوريا، إسرائيل.

ولتخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية، عمل الاتحاد الأوربي على تقديم الإعانات المادية للدول المصدرة للهجرة قصد تحقيق تنميتها لتحسين أوضاعها الاجتماعية ، الاقتصادية، والسياسية. وفي هذا الإطار قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ قدره 4.60 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى MEDA1 بالنسبة للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999م.

كما عمل الاتحاد الأوربي على تنصيب رؤوس الأموال في الدول النامية ، وقام البنك الأوروبي للاستثمار بالدور المركزي لتجسيد هذا الخيار على اعتبار أن الأمن والسلام على ضفتي البحر الأبيض المتوسط مرتبطان بالتنمية واستثمار الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية داخل الأقطاب الأوربية. وفي هذا المجال تعد فرنسا وايطاليا واسبانيا وألمانيا أكثر الدول المعنية بقبول هذه النوعية من المهاجرين نظراً إلى ما توفره من مزايا لصالح تلك الدول، وتعد كندا النموذج الناجح في انتقاء المهاجرين ودمجهم، حيث أكدت التجربة أن

ISSN :2710 -8783

قبول المهاجرين من دون عملية إدماج فعلية على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية يشكل بعض المخاطر والانزلاق. وفي هذا المقام حمّل بعض المختصين فرنسا مسؤولية لجوء الشباب المغاربي (المولود بفرنسا والحامل الجنسية الفرنسية) إلى العنف وحرق الآلاف من السيارات والتخريب والسرقة ... اثر الأحداث الدامية التي شهدتها فرنسا سنة 2005 .

ولتحقيق عزل كامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، سعى **الاتحاد الأوروبي** إلى عقد لقاءات واتفاقيات **ثنائية** بينه وبين كل دولة من الدول المغاربية، ومحاولة التأثير في سياساتها الداخلية بتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، وذلك بتأمين حدودها الإقليمية وسن تشريعات ردعية، ومن أهم مظاهر هذه السياسة نجد الاتفاقية المبرمة بين **تونس والاتحاد الأوروبي** والتي تطرقت إلى العديد من المسائل أهمها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وضمان عودة المهاجرين المتواجدين بصورة غير قانونية على الأراضي الأوروبية، وباحترام حقوقهم الإنسانية والتعاون للتخفيف من هذه الظاهرة.

وفي ذات المسار، أبرم الاتحاد الأوربي **اتفاقية مع المغرب** عالجت مسألة الهجرة غير الشرعية في القسم الخاص بالشراكة الاجتماعية والثقافية في المادة 69 فقرة 3 (أ- ب-ج) التي تتحدث عن الحوار من أجل ظروف العمال المهاجرين، والمشاكل المتعلقة بهم والأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية وضمان عودتهم، والفقرة الأولى من المادة 71 التي حثت على ضرورة التعاون من أجل تخفيف جحافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المغرب نحو دول الاتحاد الأوروبي.

وعلى نفس النهج، تم عقد **اتفاقية مع الجزائر** والتي عالجت العديد من النقاط أهمها ما تناولته المادة 84 في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة السرية من خلال التركيز على تبادل المعلومات حول الهجرة، وإعادة المهاجرين وتسهيل إجراءات ذلك.

وعقدت **عدة لقاءات** بين المسؤولين الإسبان ونظرائهم من المغرب، وتكرس هذا التعاون بالاتفاق على إحداث لجنة دائمة بين وزارتي الداخلية في البلدين تنعقد اجتماعاتها دوريا، وكان أول اجتماع لهذه اللجنة الدائمة المشتركة في 03 سبتمبر 2003م حيث تم

ISSN :2710 -8783

الإعلان عن برنامج أمني بين قوات الأمن في البلدين عن طريق دوريات مشتركة في مجال مراقبة الحدود.[35]

وبالرغم من أن المغرب تمكن في الأعوام الأخيرة من تحجيم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا انطلاقا من أراضيه، إلا أنه تحول إلى مكان لاستقرار المهاجرين الأفارقة الذين كانوا يرشحون أنفسهم لعبور المتوسط، وهكذا، فبدلا من أن يستمر المغرب كجسر عبور للمهاجرين، تحول بفعل سياسته الجديدة في مجال الهجرة إلى مركز استقبال لهؤلاء المهاجرين.وعلاوة على ذلك فإن المغرب يتميز بتعدد المعابر البحرية نحو الضفة الشمالية، مقارنة بالبلدان الأخرى، فإلى جانب المضيق هناك معبر سبتة ومليلية المحتلتين في الشمال، والشريط الساحلي في أقصى الجنوب بالصحراء الذي يطل على جزر الخالدات الواقعة تحت النفوذ الأسباني[36].

يشكل المغرب النقطة الأساسية الجاذبة للمهاجرين السريين الأفارقة للولوج إلى البلدان الأوروبية. ويجتاز هؤلاء مئات الآلاف من الكيلومترات، من أقصى القارة على ضفاف الأطلسي إلى أدناها على ضفاف المتوسط، حيث يقدمون من نيجيريا وغانا والطوغو والكاميرون وبوركينا فاسو وغيرها من بلدان غرب القارة، ويقطعون مسافات طويلة متعرجة عبر مالي ثم الجزائر وصولا إلى المغرب عبر مدينة وجدة الحدودية، أو عبر موريتانيا والصحراء المغربية، لكن كلا الطريقين يلتقيان في نقطة واحدة هي شمال المغرب. وقد بذل المغرب وأسبانيا جهودا مشتركة عدة للحيلولة دون تدفق المهاجرين إلى الجانب الآخر من المتوسط. وفي العام 1996 شرعت اسبانيا في تطوير السياج الأمني الذي يفصل المغرب عن سبتة ومليلية المحتلتين، بهدف تحصين نفسها في وجه قوافل المهاجرين غير الشرعيين الذين يجتازون السياج، بيد أن ذلك لم ينفع في الحد من الظاهرة.مع بروز ظاهرة الإرهاب في بداية القرن الحالي ونشأة الجماعات المتطرفة وحصول تفجيرات في عدد من العواصم الأوروبية، شرعت أوروبا في تغيير منظورها لقضية الهجرة انطلاقا من بلدان الجنوب، حيث جرى الربط بين الهجرة والأمن الإقليمي. وفي هذا الإطار احتضنت الرباط في سبتمبر من العام 2005 أول مؤتمر لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الذي بحث قضية الهجرة واللجوء، بيد أن

التوصيات ذهبت في اتجاه تحميل بلدان الجنوب المسؤولية عن عمليات الهجرة غير الشرعية، بالرغم من إبداء أوروبا لحسن النوايا في وضع شراكة متوسطية للتصدي للظاهرة[37].

المحور الخامس: سيناريوهات التعاون المغربي-الأوروبي

يطرح الحديث عن مستقبل التعاون الأوروبي-المغربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ثلاث سيناريوهات محتملة مستقبلا، يتمثل السيناريو الأول في استمرار الوضع القائم من خلال الحفاظ على السياسة الحالية المتبعة القائمة بالأساس على تعدد مستويات وأطراف التعاون، أما السيناريو الثاني فيرتبط بمحاولة إصلاح السياسات المتبعة واتباع سياسة أكثر عقلانية قائمة على الندية والشراكة المتماثلة، أما السيناريو الأخير فيطرح إمكانية إخفاق التعاون بين الطرفين ووضع حد لتعاونها في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وسنحاول في هذا المحور تسليط تحليل كل سيناريو بنوع من التفصيل على النحو التالي:

أولا/- سيناريو استمرار الوضع القائم(الاتجاهي):

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن سياسة التعاون بين الدول الأوروبية ودولة المغرب في مسألة الهجرة غير الشرعية سيبقى على حاله، وهذا بالنظر إلى مختلف المشاريع الأوربية-المغربية بين مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والجهوية في إطار سياسة البعد الخارجي، ولهذا سيبقى تشخيص الظاهرة مقتصرا عمليا على الجانب الأمني بمعزل عن بقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبنفس الآليات والإمكانيات التي تبقى هي الأخرى ذات طبيعة أمنية، وسيبقى تجريم الهجرة غير الشرعية مطروحا في الخطابات الأمنية الأوروبية والمغربية[38]، وهنا يمكن الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الداعمة لهذا السيناريو لعل أبرزها:

- دور الأحزاب اليمنية التي تحمل خطابا عدائيا تجاه المهاجرين، فلا يمكن التقليل من تأثيرها في التوجه السياسي العام لأوروبا، حيث توظف هذه الأحزاب ملف المهاجرين كمحور أساسي في برامجها السياسية.

ISSN :2710 -8783

- معادلة الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، فسيبقى الشمال كمركز جذب والجنوب كمركز طرد محددا هاما في زيادة تدفق المهاجرين ، وفي استمرار التعاون بين الدول الأوروبية والمغرب.

ثانيا/- سيناريو الإصلاح:

يفترض هذا السيناريو تحقيق هامش من الإصلاح والتنمية والتطور في مناطق المنشأ تحققها سياسات التعاون بين الجانبين، من خلال المشاريع الأوروبية الموجهة نحو دول الجنوب بشكل عام والمغرب بشكل خاص، بين مشروع الشراكة الأور ومتوسطية وسياسة الجوار وبرنامج اينيس وبرنامج ميدا، مما يصنع احتمالية إيجاد حلول مشتركة لمسألة الهجرة غير الشرعية جد واردة، وفي هذا السيناريو من المرتقب استبدال الحلول الأمنية بحلول شاملة لكافة جوانب الظاهرة، بدءا بالتنمية الاقتصادية التي تعتبر أداة خفض معدلات الهجرة غير الشرعية في دولة المغرب، ومن جهة أخرى تساعد على ازدهار الاقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديمغرافي[39].وتتحكم في هذا السيناريو العديد من المؤشرات أهمها:

- العلاقة الطردية بين الهجرة والتنمية فهما عمليات مترابطتان في عالن متعولم.
- العاملالديمغرافي ،حيث تؤكد الاحصائيات أن القارة الأوروبية تشهد هرما متصاعدا وتباطئ النمو الديمغرافي مقارنة بالدول المغربية.
- ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان نحو تعزيز مقاربة النهج العالمي، من خلال إقرار اشراك فواعل أخرى غير دولاتية لإدارة هذا الملف، والمتمثلة في دور المنظمات الدولية.

ثالثا/-سيناريو الاخفاق:

يطرح هذا السيناريو فشل سياسات التعاون الأوروبي-المغربي في إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية، كون هذه السياسات تحمل تناقضات الداخل والخارج من حيث تطبيقها على أرض الواقع، وتستدل بهذا الموقف على الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بمنطقة اليورو،والتي سوف تؤثر على الدعم المالي الذي تقدمه أوروبا لدول الضفة الجنوبية وخاصة المغرب بهدف مساعدتها على إيجاد حلول للهجرة غير الشرعي. من ناحية أخرى التشخيص

الأمني الأحادي الجانب لمسألة الهجرة غير الشرعية سبب في فشل السياسات والميكانيزمات المطروحة لمعالجة الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، إلى حين تكوين تشخيص شامل ودقيق للموضوع[40]،وهناك مجموعة من المؤشرات الداعمة لهذا السيناريو:

- الأزمة المالية العالمية2008.
- عائق تقاسم الأعباء بين الدول الأوروبية ودولة المغرب.

خاتمة:

وفي الأخير وكإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة هذه الورقة، يمكن القول بأن سياسة التعاون متعدد الأطراف والمستويات الأوروبية المغربية وعلى الغم مما حققته في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الا أن هذه الأطراف وجدت نفسها أمام تحدي سياساتها المطرحة سواء بشكل فردي أو جماعي، لاسيما الخلاف بين الدول الأوروبية في حد ذاتها، ومحاولة مراجعة نظام شنغن، وبناءا على ما سبق وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها التعاون الأوروبي- المغربي وعلى رأسها الأزمة المالية الراهنة، فإن أفضل سيناريو يمكن تحققه على المدى القريب والمتوسط هو استمرار الوضع الراهن وبنفس الوتيرة.

---

[1]- حمدي شعبان، **الهجرة غير الشرعية: الضرورة والحاجة**، مركز الاعلام الأمني، مصر، (د،س،ن)، ص 4.

[2]- مجدوب عبد المؤمن،"ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية".**مجلة دفاتر المتوسط والقانون**،العدد10،جانفي2014، ص 302.

[3]- الأمم المتحدة، **اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة**، مكتب شمال افريقيا، المغرب، 2014، ص 07.

[4]- حمدي شعبان، مرجع سابق ذكره،ص04.

[5]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014، ص 02.

[6]- محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، تم تصفح الموقع يوم 09 فيفري 2019، على الساعة 23:27 على موقع:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae

ISSN :2710 -8783

[7]- حمدي شعبان، مرجع سابق ، ص08.

[8]. حمدي شعبان، مرجع سابق ، ص ص07-08.

[9]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 52، **تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية الى القضاء على العنف ضد المرأة**. www.un.org

[10] - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 72، **الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر**، سبتمبر 2017، www.un.org

[11]- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 72، **الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر**، سبتمبر 2017. www.un.org

[12]- المملكة المغربية، وزارة العدل، دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين.

[13]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014، ص15.

[14]-هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص،ص 20،21.

[15]- هاشم نعمة فياض،مرجع سبق ذكره، ص 23.

[16]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق، ص 36.

[17]- مجذوب عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره،ص 307.

[18]- محمد غربي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014 ط1، 478 ص.

[19]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ص36.

[20]- Ramses, (2009), A critical Analysis of Migration Policies in the Mediterranean: The case of Italy, Libya and the EU , (Emanuela Paoletti), Ramses Working Paper 12/09 April 2009, European Studies Centre, University of Oxford

[21]- محمد غربي، نفس المرجع السابق،ص478.

[22]- اليوروبول: منظمة مسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات والإرهاب والإجرام الدولي والسرقة وغسيل الأموال وغيرها، وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

[23]- امبارك ادريس كاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، العدد الثامن، بنغازي، يوليو 2016،ص16

[24]- نفس المرجع، ص 14.

[25]- امبارك ادريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، العدد الثامن، بنغازي، يوليو 2016،ص15.

[26]وزارة العدل المغربية

[27]- وزارة العدل المغربية

[28]-ادريس الكنبوري، أوروبا تراهن على النموذج المغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، **جريدة العرب**، العدد 9912، ماي 2015، ص 06.

[29]- أحمد ادريوش، قراءة في قانون الهجرة: تأملات حول مكانة الاتفاقيات الدولية في القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، **سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية**، العدد السابع، يناير 2006

[30]- ادريس الكنبوري، مرجع سابق، ص 06.

[31]- إدريس الكنبوري، مرجع سابق،ص06.

[32]- نفس المرجع،ص، ص 06-07.

[33]- إدريس الكنبوري، مرجع سابق،ص06.

[34]- نفس المرجع،ص06.

[35]أحمد طعيبة، مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد2016،15،ص20.

[36]- إدريس الكنبوري، مرجع سابق،ص06.

[37]- نفس المرجع،ص08.

[38]- كارن أبو الخير، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة السرية"،السياسة الدولية،(الأهرام الرقمي)، نقلا عن:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1663:

[39]-Leonhard Den Hertog, Joanna Parkin and Sergio Carrera, "EU Migration policy after the Arab Spring: The pitfalls of Home Affairs Diplomacy "Available At: **http://www.eng.notre-europe.eu/011-15315-EUMigration-policy-after-the-Arab-Spring-The-pitfalls-of-Home-Affairs-Diplomacy.html**

[40]- مركز الجنوب لحقوق الإنسان، النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية، تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة منالمفوضية الأوروبية بشأن آليات إدارة الهجرة، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد الثانى، 15أبريل2005،ص12.

قائمة المراجع:

الكتب:

- حمدي شعبان، **الهجرة غير الشرعية: الضرورة والحاجة**، مركز الاعلام الأمني، مصر، (د،س،ن).
- هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا: هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- محمد غربي، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، دار الروافد الثقافية، الجزائر، 2014 ط1.

المجلات:

- مجدوب عبد المؤمن،"ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية".**مجلة دفاتر المتوسط والقانون**،العدد10،جانفي2014.
- امبارك ادريس كاهر الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية**، العدد الثامن، بنغازي، يوليو 2016
- ادريس الكنبوري، أوروبا تراهن على النموذج المغربي في مكافحة الهجرة غير الشرعية، **جريدة العرب**، العدد 9912، ماي 2015.
- أحمد ادريوش، قراءة في قانون الهجرة: تأملات حول مكانة الاتفاقيات الدولية في القانون رقم 02.03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، **سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية**، العدد السابع، يناير 2006
- أحمد طعيبة، مليكة حجاج، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد2016،15.

دراسات وتقارير:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة، مكتب شمال افريقيا، المغرب، 2014.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014.

ISSN :2710 -8783

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 52، **تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية الى القضاء على العنف ضد المرأة**. www.un.org
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 72، **الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر**، سبتمبر 2017، www.un.org
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 72، **الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر**، سبتمبر 2017. www.un.org
- المملكة المغربية، وزارة العدل، دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا: دراسة مقارنة، الرباط، المغرب، 2014.
- مركز الجنوب لحقوق الإنسان، النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية، تعليقا على الورقة الخضراء المقدمة من المفوضية الأوروبية بشأن آليات إدارة الهجرة، سلسلة أوراق اقتصادية، العدد الثانى، 15أبريل2005.

Ramses, (2009), A critical Analysis of Migration Policies in the Mediterranean: The case of Italy, Libya and the EU , (Emanuela Paoletti), Ramses Working Paper 12/09 April 2009, European Studies Centre, University of Oxford

الانترنت:

- محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، تم تصفح الموقع يوم 09 فيفري 2019، على الساعة 23:27 على موقع:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae

- كارن أبو الخير، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة السرية"،السياسة الدولية،(الأهرام الرقمي)، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1663

-Leonhard Den Hertog, Joanna Parkin and Sergio Carrera, "EU Migration policy after the Arab Spring: Thepitfalls of Home Affairs Diplomacy "Available At: **http://www.eng.notre-europe.eu/011-15315-EUMigration-policy-after-the-Arab-Spring-The-pitfalls-of-Home-Affairs-Diplomacy.html**

ISSN :2710 -8783